

«الوطني»: توقعات بتفاقم الكساد الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية خلال 2012

ينطلق اليوم برعاية وحضور الوزير صفر المؤتمر الاقتصادي التنموي يناقش التحديات التي تواجه خطة التنمية

مع القطاع الحكومي في الدفع بمسيرة التنمية والتطور. وتناقش الجلسة الرابعة وعنوانها «واقع ومستقبل دور مجتمع الأعمال الكويتي في خطة التنمية» الدور المهم الذي ينبغي أن يلعبه القطاع الخاص في قيادة قاطرة التنمية. وتقدم أوراق العمل التي ستتم مناقشتها خلال الجلسة رسدا دقيقا للدر الذي لعبه القطاع الخاص على مدار تاريخ الكويت، كما سيتم التركيز على سبل تفعيل الآليات الكفيلة بتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في الكويت التي تقلصت كثيرا خلال الفترة الماضية.

الأخرى كالقطاع الأهلي وقطاع المجتمع المدني. أما الجلسة الثانية وعنوانها «ثقافة وقيم التنمية في المجتمع الكويتي، فيديرها د.عبدالله المسلمان أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، ويشارك فيها كل من م.عبدالله فهاد العنزي عضو المجلس البلدي ود.عدير أسيري من مكتب الإنماء الاجتماعي وعبدالعزیز المشاري مختار منطقة البرموك.

ويطرح المشاركون من خلال أوراق العمل التي تناقشها الجلسة قضية مهمة وهي أن اكتساب ثقافة التنمية لا يتم بين عشية وضحاها، فلا يمكن تغيير المجتمعات بمجرد إصدار قانون أو سن تشريعات لكن من المهم أن تتحول قيم التنمية إلى ثقافة معيشية يومية.

وتأتي الجلسة الثالثة تحت عنوان «الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني في الكويت، ومن المقرر أن يديرها الباحث د.وليد الجراز وينحدر فيها كل من أحمد العبيد رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام و.رياض الفرس من جمعية الشفافية الكويتية ونادر العبيد باحث ومحلل اقتصادي.

وتركز الجلسة وأوراق العمل المقدمة من خلالها على الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية المجتمعية في الكويت وغيرها من التجارب الدولية التي نجح المجتمع المدني في تقديم نموذج ناجح فيها عن المشاركة الفعالة

تنطلق اليوم أنشطة المؤتمر الاقتصادي التنموي في دورته الثانية تحت رعاية وحضور وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.فاضل صفر وذلك بقاعة الفتح ببنديق الريجنسي.

ويناقش المؤتمر الذي اختار موضوع «خطة التنمية.. بين الأدوار المتكاملة والتحديات» عنوانا له العديد من القضايا والمشكلات وأجتهت وتواجه خطة التنمية التي دخلت عامها الثالث من دون أن تستطع حتى الآن أن تقف على قدميها من خلال خمس جلسات تضم العديد من الخبرات والكفاءات والفعاليات السياسية والاقتصادية.

وسيشترك في الجلسة الأولى التي يرأسها ويديرها د.عبدالله مسهر مدير الإدارة العامة للإحصاء كل من طارق السلطان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بشركة أجيليتي وفيفيل الأستاذ القائم بأعمال مدير إدارة المستشارين بوزارة الأشغال العامة ود.أحمد العرييد الخبير النقضي صاحب ومدير مشروع الكويت عاصمة النفط في 2022.

ويستعرض المشاركون في هذه الجلسة أمام جمهور المؤتمر الحاضرين تصوراتهم بشأن دور الحكومة بأجهزتها المختلفة في تنفيذ ومراقبة الأداء لحطة التنمية، وأهم الآليات والوسائل التي يمكن من خلالها تفعيل التعاون بين الدور الحكومي وأنوار مختلف قطاعات المجتمع

فيما ارتفعت المخزونات الأميركية من النفط الخام بمقدار 0,9 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي، وقد صرحت هيئة إدارة معلومات الطاقة الأميركية بأنه مع 382,5 مليون برميل فإن مخزونات النفط الخام تتجاوز العمل المطلوب للفقررة الحالية من السنة، أما المخزون الإجمالي للبتزين فقد تراجع بمقدار 3,3 ملايين برميل خلال الأسبوع الماضي ليصبح عند أدنى المستويات المسموح بها للبلاد.

وزاد التقرير: تراجع مؤشر PMI خلال شهر مايو للشهر الرابع على التوالي ليبلغ 45,9 بعد أن بلغ 46,7 خلال شهر أبريل، وهو التراجع الأسرع للشحاشات الاقتصادي في القطاع الخاص منذ عام 2009، كما تراجع الإنتاج 8 مرات خلال الأشهر التسعة الأخيرة، مع العلم أن قطاع إنتاج التصدير قد سجل الانكماش الاقتصادي الأكبر في المنطقة، فضلا عن ذلك، سجلت المصانع المزيد من التراجع في عدد طلبات الشراء الجديدة حيث أن التراجع الذي تشهده يفوق التراجع الحاصل في قطاع الخدمات، كما تشهد فرنسا تراجعا حادا في عدد المشاريع الجديدة يفوق التراجع الحاصل في ألمانيا، في حين تستمر المعدلات الاقتصادية بالتراجع في سائر الدول الأوروبية بشكل يفوق التراجع الحاصل في ألمانيا وفرنسا.

الفائدة الأساسية ما بين 0,1 و0,2٪، هذا وقد تراوح الين ما بين 79,00 و80,00 ليقلف الأسبوع عند 79,60. وقال إن وتيرة مبيعات المساكن في الولايات المتحدة الأميركية ارتفعت خلال شهر أبريل إلى أسرع مستوى في وقت وصلت إليه خلال ما يقارب السنتين، كما أن التراجع الحاصل في مصادرة المساكن قد ساعد في التسبب بارتفاع الأسعار بشكل غير متوقع، فقد ارتفعت مبيعات المساكن خلال الشهر الماضي بنسبة 3,4٪ لتصل إلى 4,62 ملايين وحدة سكنية شهريا، فضلا عن ذلك، فقد ارتفع متوسط السعر لأعمال إعادة البيع على مستوى البلاد ليصل إلى 177,400 دولار خلال شهر أبريل وبنسبة 10,1٪ عن العام السابق، وهو الارتفاع السنوي الأكبر له منذ عام 2006. تراجع عدد المطالبات الأولية لتعويضات البطالة بـ 2,000 مطالبة ليصل العدد الإجمالي عند 370,000 مطالبة، وبالتالي فقد تم تعديل العدد المتحقق خلال الأسبوع الماضي بحسب التقارير ورفعته من 370,000 إلى 372,000 مطالبة. تجدر الإشارة إلى أن عدد هذه المطالبات بقي دون تغيير خلال الأشهر الأربعة الأخيرة وهو الذي يشير إلى حصول تحسن ملحوظ في عدد الوظائف الجديدة المتوفرة خاصة بعد الارتفاع المخيب للأمل خلال شهر أبريل والذي بلغ 115000 مطالبة فقط وذلك في القطاعات غير الزراعية.



الأسبوع عند 1,2781، ثم شهد تراجعا حادا يوم الخميس، ثم شهد يوم الجمعة التراجع الأكبر له منذ سنتين ليصل إلى 1,2495، ليقلف الأسبوع عند 1,2515، أما الجنيه الاسترليني فقد سار على خطى اليورو بسبب وقوع المملكة المتحدة في الكساد الاقتصادي في جديد بعد انكماش اقتصاد البلاد بنسبة 0,2٪ خلال فترة الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012، وبالتالي فقد أدت المعطيات الاقتصادية الضعيفة والتي تراكمت مع المخاطر المتفاقمة والمحيطة بالمنطقة الأوروبية، حيث أفلل الجنيه الأسبوع عند 1,5628. وأضاف في تحليله أن الين الياباني افتتح الأسبوع عند 79,08 ثم ارتفع إلى 80,14 بعد أن أبقى البنك المركزي الياباني على معدل



د.فاضل صفر

«الكويتية الصينية»: توقعات بعودة الروبية الهندية لمستوياتها القوية



«وأجيليتي» راع ماسي للمؤتمر

شأنها أن تقيّد صانع القرار الاقتصادي في صياغة استراتيجيات فعالة تضمن المطوية وتنفيذ برامج عملها وفق الأطر الزمنية المحددة والمرجوة، كما أن مشاركة الشركة في هذا المؤتمر في دورته الثانية يأتي استمرارا للدرور الفعال التي قامت به «أجيليتي» من خلال مشاركتها ورعايتها للدورة الأولى للمؤتمر العام الماضي. وأكدت الشركة في بيانها الصحافي حاجة خطة التنمية في الكويت للمؤازرة الكاملة من قبل جميع الجهات الحكومية والخاصة، مجددة دعوتها إلى ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية في مختلف المجالات، حيث أن هناك من الشركات الكويتية الكبرى والرائدة القادرة على قيادة زمام المبادرة التنموية لكنها بحاجة إلى تمهيد الطريق من قبل الحكومة والوزارات المعنية بالنشاط الاقتصادي والتنموي في البلاد، مثل وزارة التجارة والصناعة، والوزارة المالية، ووزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، ووزارة العمل وغيرها.

أعلنت شركة «أجيليتي»، الموفر الرائد والمتخصص إقليميا وعالميا للخدمات اللوجستية، عن رعايتها المناسبة لأنشطة وفعاليات المؤتمر الاقتصادي التنموي الثاني، الذي تنظمه شركة تولز للخدمات الإعلامية المتكاملة يوم 28 مايو الجاري، تحت رعاية وبحضور وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير الأشغال العامة د.فاضل صفر. وقالت «أجيليتي» في بيان صحافي بهذا الخصوص أن مشاركتها ورعايتها للمؤتمر الاقتصادي التنموي الثاني، الذي يعقد تحت عنوان: «خطة التنمية بين الأدوار المتكاملة والتحديات»، تأتي في إطار حرصها الدائم والمستمر على المساهمة الإيجابية والمشاركة الفعالة في مختلف المجالات الاقتصادية الوطنية الهادفة إلى دفع عجلة التنمية في الكويت قداما للأمام، وتحفيز وتعزيز دور القطاع الخاص فيها، وأكدت شركة «أجيليتي» أن التزامها إلى كوكبة الجهات الراعية للمؤتمر الاقتصادي التنموي الثاني، يعكس إيمانها بأهمية الدور المتآمل أن يساهم به المؤتمر من خلال جلساته في طرح رؤى عملية والخروج بتوصيات من

وقال أن الحساب الجاري الذي يضم التعامل التجاري والخدمات، والدخل، والتحويلات، كان دائما يظهر عجزا، وتفاقم الوضع بسبب أسعار النفط العالمية وضعف عملة الروبية حيث أصبحت السلع وأيضاً من الهنديات أكثر غلاء. وقد أثر هذا التوجه على شركات النفط الهندية التي تشتري النفط من دول أخرى ومن ثم تقوم ببيع الوقود في الهند بالسعر الذي تقره الحكومة الهندية. وبهذا، تكون الهند في وضع تصرف فيه أكثر على الكمية ذاتها من السلع والخدمات، وهو وضع يضر بالعملة الهندية لأنه يتم بيع عدد أكبر من الروبية لشراء الدولار الأميركي.

وأوضح أن الحساب المالي الذي بعد التدفقات الرأسمالية الأجنبية كاستثمارات المحافظ والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهو يؤثر أيضا على سعر صرف الروبية الهندية: فكما أن زيادات التدفقات الصافية إلى الهند، أصبح الطلب أقوى على الروبية من الخارج، ولكن فائض الحساب المالي في الهند في تراجع خلال الفصول الربعية الأخيرة، الأمر الذي خفض الطلب على العملة الهندية ودعم انخفاض قيمة الروبية.

والهيئات الهندية خطوات تهدف إلى تثبيت قيمة العملة الهندية، أولاها تخفيض الطلب من خلال بيع الدولار، وبيع صكوك حكومية في السوق المفتوح، وأيضاً من خلال عدة محفزات أخرى مثل الزام المصنوعين بتحويل علي الأقل نصف ما يحولونه بالدولار الأميركي إلى ما يعادله بالروبية، وزيادة معدل الفائدة على الإيداعات بالعملات الأخرى غير الهندية.

وأفاد بأن الهيئات الهندية قامت بتأخير وضع السياسات الضريبية الجديدة وذلك لتشجيع التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الهند، كما قامت الهيئات بوقف التغييرات التي كانت مقترحة على النظام الضريبي من أن تحل مكان أي من الاتفاقيات الثمانين لتجنب الضرائب المزدوجة. وتوقع التقرير أن تساهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة الهندية والبنك المركزي في وقف انخفاض الروبية، مشيراً إلى أنه من خلال قراءة للأرقام فإن الميزان الخارجي للمدفعات الضعيف الذي يأخذ بالاعتبار الحساب الجاري والحساب المالي، لظاننا ما زال ميزان المدفوعات يتأثر سلبا. وهنا اتخذ البنك المركزي



مقابل الدولار الواحد، ولغت إلى أن حجم استيراد الهند يفوق حجم تصديرها، وإن القيمة المنخفضة للعملة قد تدعم زيادة التضخم في الدولة، وخصوصا بسبب حجم استيراد سلع الطاقة، الأمر الذي زاد التحدي الناتجة على النمو المنخفض والتضخم المستمر. وأشار إلى أن الروبية الهندية خسرت ما جنته خلال العام الماضي، لتتخفّف قيمتها بنسبة 5٪ في عام كامل بعد بداية إيجابية جدا هذا العام في حين ما زال ميزان المدفوعات يتأثر سلبا. وهنا اتخذ البنك المركزي

قال تقرير صادر عن الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية أن نمو الهند شهد انخفاضا تدريجيا في الفصول الربعية الأخيرة بينما شهدت عملة الروبية الهندية أيضا انخفاضا في قيمتها، فعندما ننظر إلى الوضع المحلي في الفترة ذاتها، عانت الهند من مستويات تضخم عالية ومتواصلة دفعت البنك المركزي الهندي إلى رفع معدلات الفائدة ما أثر سلبا على الاستثمارات والطلب المحلي. وقد خفض البنك المركزي معدلات الفائدة بـ 50 نقطة أساس في الأسابيع القليلة الأخيرة بهدف تحفيز النمو وذلك على الرغم من أن الأسعار واصلت ارتفاعها وهي مشكلة أساسية يحاول البنك المركزي إيجاد حلا لها. وأضاف أن ميزان المدفوعات يؤثر أيضا سلبا على الهند، من ناحية أن العجز التجاري ما زال يزداد، ومن ناحية أخرى، فإن حجم الفائض المالي الذي هو في الأساس ضعيف يشهد انخفاضا بسبب انخفاض معدل فائدة على الأسهم الأجنبية. وقد أثرت بالتالي هذه العوامل على الروبية الهندية التي انخفضت قيمتها نتيجة لها لتصل إلى مستويات منخفضة قياسية فاقت 56 روبية



ان «موقع «غريوبون» للبيضاء المسومة. ويعتبر نيك لاندل -مبيل المدير العام لشركة التحليل المالي «انديغو كويتي ريسيرتش» أن الأسعار «خضعت للتصحيح» من خلال ذلك. وبالقول فإن سهم فيسبوك يشهد منذ أيام عدة استقرارا بين 31 و33 دولارا أي في هامش تقبّل الأسعار (35.25 دولارا) الذي كشف عنه مطلع الشهر قبل أن تصل الحماسة الإعلامية ذروتها. وفي وقت تمّ التحدث فيه عن فقاعة من قبل بعض المحللين عندما قدرت قيمة فيسبوك بحوالي 104 مليارات دولار من قبل المصارف، يتم رآهنا استبعاد هذا الأمر.

حول أداء الشركة التي تتخذ من كاليفورنيا مقرا لها والتي كان نموها بدأ يتباطأ، ويبدو أن العرض الوافر بأسعار مرتفعة لم يكن يناسب المصلحة الفعلية للمستثمرين ومن هنا معاناة الشركة من انهيار بنسبة 716 خلال أسبوع من المعاملات في البورصة على ما يقول محللون. ويوم الجمعة أنهى سهم فيسبوك الجلسة على 31,91 دولارا، ومع انهياره جرف فيسبوك معه عدة أسهم مرتبطة بالتواصل الاجتماعي عبر الإنترنت بدءا بشركة الألعاب «زينغا» التي تحقق الجزء الأكبر من رقم أعمالها على شبكة التواصل الاجتماعي وكذلك موقع التواصل المهني «لينكد

بدايات فيسبوك غير الموفقة في البورصة رسالة لتجنب تشكل فقاعة

مصرف بانكيا الإسباني يحاول بث الاطمئنان بعد عملية إنقاذ تفوق 20 مليار يورو

الدفع خلال شهر يوليو. وأعلن مصرف بانكيا حاجته إلى 19 مليار يورو إضافية، أي ما مجموعه 23,5 مليار يورو مع مساعدة المساعدة العامة التي أعلن عنها في التاسع من مايو على شكل قرض يتم تحويله إلى مشاركة، في عملية إنقاذ تاريخية في القطاع المصرفي الإسباني. وأعلن البنك أيضا خسارة 2,979 مليار يورو في 2011 مقابل ربح من 309 ملايين يورو أعلن عنه سابقا. وهل كان الرئيس السابق رودريغو راتو الذي دفع إلى الاستقالة مع رفيقه، جوزيبا روجر عن الوفاء بالتزاماته؟ ماذا نجح صغار المساهمين الذين يطالبون بإسقاط رؤوس بعد أن شهدوا سعر سهم بانكيا في البورصة في العام 2008. وأضاف «أنا غير قلق حيال اختبارات المانة التي ستحصل»، موضحا أن خطة استراتيجية ستعرض في يونيو، وأبدى أيضا اقتناعه في تسديد المساعدة عبر صندوق المساعدة الحكومي للقطاع الذي سيوافق على

مدير-أ.ف.ب: حاول مصرف بانكيا الإسباني أن يثب الاطمئنان حيال «مقائته» بعد مساعدة قياسية طلبها من الدولة بقيمة 23,5 مليار يورو والتي تثير -إذا أضيفت إلى ما يمكن أن تتطلبه المناطق الراضحة تحت اعباء ديون ضخمة - المخاوف إزاء قدرة إسبانيا على الإفلات من أزمة الديون. وبعد تنقية ماليته، سيكون مصرف بانكيا «متينا وفعالاً وذات مردودية»، كما أكد رئيسه خوسيه إيغناثيو غويريغلتري في مؤتمر صحافي، موضحا أن هذه الأرقام الاستثنائية ناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي تضرب إسبانيا خصوصا منذ اندلاع أزمة الرهون العقارية في العام 2008. وأضاف «أنا غير قلق حيال اختبارات المانة التي ستحصل»، موضحا أن خطة استراتيجية ستعرض في يونيو، وأبدى أيضا اقتناعه في تسديد المساعدة عبر صندوق المساعدة الحكومي للقطاع الذي سيوافق على

ويؤكد «أما الآن عندما نرى إقبالا وحماسة على اسم معينة، تكون ردة فعل الخبراء القيام بتصحيح والبيع». وبالفعل نادرا ما حظي طرح أسهم شركة في البورصة بتغطية إعلامية مثلما حصل مع فيسبوك، وذلك بفضل مستخدمي هذه الشبكة البالغ عددهم 900 مليون شخص. ونتيجة لذلك حدد سعر أسهم فيسبوك على مستوى أعلى مما كان مقرا في الأساس، أي 38 دولارا فيما تمت زيادة مجموع الأسهم المطروحة للاكتتاب بنسبة 25٪ قبل أول طرح في البورصة في حين كان بعض المحللين يعربون عن شكوكهم

في ذرة الأزمة المالية العالمية، وأن الشركة لم تخسر، كما حققت ذلك كثير من الشركات العقارية، مؤكدة أن حكمة مجلس الإدارة تأت بالشركة عن كثير من التحديات. وأكد أن إستراتيجية الشركة التي اعتمدها مجلس الإدارة والمالية بعدم التوقف عن البناء والتركيز على الإيرادات التشغيلية، جعلت الشركة تتفوق في أداؤها، وتحظى بتحقيق أرباح تشغيلية متميزة لأصعب ثلاث سنوات متتالية مرت على قطاعي العقار والاستثمار. واستعرض عددا من مشاريع الشركة القائمة فعليا في عدد من الدول العربية، مؤكدة أن الشركة قد استفادت من الربيع العربي، في اقتناص العديد من الفرص، والتي تزيد قيمتها الآن على وقت الشراء.

الصالح: «المصالح العقارية» استمرت في الأرباح رغم الأزمة

في جمعية عمومية لم تسلم بنوفا من تحفظات المساهمين، عقدت شركة المصالح العقارية عموميتها العادية أمس بنسبة حضور بلغت 69٪، وشهدت العمومية جدلا واسعاً حول جميع بنود، لاسيما البند الرابع الخاص بتوزيع أرباح بنسبة 7٪. وخلال الجمعية العمومية، تم تصويت النسبة الحاضرة على توزيع أو عدم توزيع أرباح وجاءت النسبة بموافقة 48٪ من الحضور على عدم التوزيع، مقابل 38٪ وافقوا على التوزيع، الأمر الذي أدى إلى الموافقة على عدم توزيع الأرباح بدوره أوضح رئيس مجلس الإدارة نجيب الصالح أن أحد كبار ملاك الذي صوت بعدم توزيع الأرباح لديه مشاكل مالية مع المؤسسات المالية منذ فترة

اجتماع الجمعية للسنة العاشرة المنعاً لتجيب الصالح مترنسا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

طويلة، وأنه ومع انتخاب مجلس إدارة جديد يخشى على مقدرات الشركة من بعض التصرفات التي قد تشوبها الرية. وقال انه تم انتخاب مجلس

الاجتماع الجمعية للسنة العاشرة المنعاً لتجيب الصالح مترنسا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

الاجتماع الجمعية للسنة العاشرة المنعاً لتجيب الصالح مترنسا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

الاجتماع الجمعية للسنة العاشرة المنعاً لتجيب الصالح مترنسا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

الاجتماع الجمعية للسنة العاشرة المنعاً لتجيب الصالح مترنسا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

الاجتماع الجمعية للسنة العاشرة المنعاً لتجيب الصالح مترنسا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

الاجتماع الجمعية للسنة العاشرة المنعاً لتجيب الصالح مترنسا عمومية الشركة (هاني عبدالله)